

Distr.: Limited  
17 October 2018  
Arabic  
Original: English

# الجمعية العامة



الدورة الثالثة والسبعون

اللجنة الثانية

البند ٢٠ (ج) من جدول الأعمال  
التنمية المستدامة: الحد من مخاطر الكوارث

مصر\*: مشروع قرار

الحد من مخاطر الكوارث

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٢١٨/٧٢ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ وإلى جميع القرارات السابقة ذات الصلة،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان سينداي<sup>(١)</sup> وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠<sup>(٢)</sup>،

وإذ تشير كذلك إلى إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية<sup>(٣)</sup>، وجدول أعمال القرن ٢١<sup>(٤)</sup>، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١<sup>(٥)</sup>، وإعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة<sup>(٦)</sup>، وخطة تنفيذ

\* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة ال ٧٧ والصين.

(١) القرار ٢٨٣/٦٩، المرفق الأول.

(٢) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٣) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الأول.

(٤) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٥) القرار د-١٩/٢، المرفق.

(٦) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.



نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانانسبرغ للتنفيذ)<sup>(٧)</sup>، وإذ تعيد تأكيد الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"<sup>(٨)</sup>، ولا سيما القرارات المتصلة بالحد من مخاطر الكوارث،

**وإذ تؤكد من جديد قرارها ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥**، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"، الذي اعتمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، وإذ تعيد تأكيد التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ الخطة بالكامل بحلول عام ٢٠٣٠، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صورته وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستناد إلى الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم يُنفذ من تلك الأهداف،

**وإذ تؤكد من جديد أيضا قرارها ٣١٣/٦٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥** بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتدعمها وتكملها وتساعد على توضيح سياق غاياتها المتصلة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، وإذ تعيد تأكيد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وهيئة بيئية مؤاتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروح من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

**وإذ تعيد كذلك تأكيد** الخطة الحضرية الجديدة التي تم اعتمادها في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)، الذي عُقد في كيتو، في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦<sup>(٩)</sup>،

**وإذ تسلّم** بالحاجة إلى نهج وقائي أوسع نطاقا وأكثر تركيزا على الناس إزاء مخاطر الكوارث، وضرورة أن تكون ممارسات الحد من مخاطر الكوارث ممارسات تتصدى لمخاطر متعددة وتتولاها قطاعات متعددة وأن تكون شاملة ومتيسرة لكي تكون ذات كفاءة وفعالية،

**وإذ تكرر تأكيد** ما جاء في إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث من دعوة إلى الحد بشكل كبير من مخاطر الكوارث والخسائر في الأرواح وسبل المعيشة والصحة والأصول الاقتصادية والمادية والاجتماعية والثقافية والبيئية للأشخاص والأعمال التجارية والمجتمعات المحلية والبلدان،

**وإذ تعرب عن بالغ قلقها** من عدد الكوارث وزيادة تواترها وحجمها وتفاقم أثرها في السنة الحالية والسنوات الأخيرة، وما أدى إليه ذلك من خسائر فادحة في الأرواح وتشرد وعواقب سلبية طويلة الأمد على كل من الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بالنسبة للمجتمعات القليلة المنعة في جميع أنحاء العالم، الأمر الذي يعرقل تحقيق تنميتها المستدامة، وبخاصة لدى البلدان النامية،

(٧) المرجع نفسه، القرار ٢، المرفق.

(٨) القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق.

(٩) القرار ٢٥٦/٧١، المرفق.

**وإذ تدرك** أهمية تعزيز السياسات والتخطيط، وذلك من أجل بناء القدرة على التحمل والحد من مخاطر التشرد في سياق الكوارث، بما في ذلك من خلال التعاون العابر للحدود،

**وإذ تشير** إلى انعقاد المؤتمر الدولي المعني بتنفيذ الجوانب الصحية من إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، الذي عُقد في بانكوك يومي ١٠ و ١١ آذار/مارس ٢٠١٦ واعتمد مبادئ بانكوك بشأن تنفيذ الجوانب الصحية من إطار سندي كمساهمة في إطار سندي من أجل إقامة نظم صحية قادرة على الصمود،

**وإذ تسلّم** بأنّ تغير المناخ هو من العوامل الكامنة وراء مخاطر الكوارث، وبأنّ الآثار الوخيمة لتغير المناخ، باعتبارها عوامل مساعدة على تدهور البيئة واشتداد الظواهر الجوية، قد تسهم إلى جانب عوامل أخرى في نزوح السكان الناجم عن الكوارث، وإذ تنوّه في هذا الصدد بالنتائج المتفق عليها دولياً ضمن إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ<sup>(١٠)</sup>،

**وإذ تؤكد من جديد** اتفاق باريس<sup>(١١)</sup>، وتشجع كل الأطراف في هذا الاتفاق على تنفيذه بشكل كامل، وكل الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ التي لم تودع بعد صكوك التصديق عليها أو قبولها أو الموافقة عليها أو الانضمام إليها، حسب الاقتضاء، على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن،

**وإذ تؤكد من جديد أيضاً** على ما يكتسيه تعزيز التعاون الدولي لمواجهة الكوارث والأخطار المتصلة بالطقس، بما في ذلك ظاهرة النينو والآثار السلبية لتغير المناخ، من أهمية في تقدير ومنع حدوث أضرار جسيمة وفي ضمان أن يتوفّر في الوقت المناسب قدر كاف من الإغاثة والإجراءات المبكرة والاهتمام بالسكان المتضررين لتعزيز قدرتهم على مواجهة آثار تلك الكوارث والأخطار، وإذ تقرّ في هذا الصدد بأهمية وضع استراتيجيات قائمة على الوعي بالمخاطر والأخذ بنهج مستندة إلى التوقعات إزاء التمويل وتطوير نظم منسّقة للإنذار المبكر بالأخطار المتعددة،

**وإذ تسلّم** بأنه يلزم إيلاء البلدان النامية المعرّضة للكوارث، ولا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الأفريقية، وكذلك البلدان المتوسطة الدخل التي تواجه تحديات خاصة، عناية خاصة بالنظر إلى ارتفاع مستويات الضعف والمخاطر لديها، والتي غالباً ما تتجاوز بكثير قدرتها على التأهب للكوارث والتصدي لها والتعافي منها، وإذ تسلّم أيضاً بأنه ينبغي إيلاء اهتمام مماثل وتقديم مساعدة ملائمة إلى البلدان الأخرى ذات الخصائص المحددة والمعرضة للكوارث، كالبلدان الأروبيانية، وكذلك البلدان ذات السواحل الممتدة،

**وإذ تكرر تأكيد** التعهد بعدم ترك أي أحد خلف الركب، وإذ تعيد تأكيد إدراكها بأن كرامة الإنسان أمر أساسي ورغبتها في أن ترى أهداف التنمية المستدامة وغاياتها تتحقق لما فيه منفعة جميع الأمم والشعوب وشرائح المجتمع كافة، وإذ تجدد التزامها بالسعي للوصول أولاً إلى من هم أشد تخلفاً عن الركب، **وإذ تلتزم من جديد** بكفالة ألا يتخلف أي بلد أو أحد عن الركب، وبتركيز جهودنا حيث تكون التحديات أكبر ما تكون، بما في ذلك بكفالة إدماج أولئك الذين هم أكثر تخلفاً عن الركب ومشاركتهم،

(١٠) United Nations, Treaty Series, vol. 1771, No. 30822.

(١١) اعتمد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، في الوثيقة FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر ١/م أ-٢١.

- ١ - **تحيط علماً** بتقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٢/٢١٨<sup>(١٢)</sup>؛
- ٢ - **تحث** على التنفيذ الفعال لإعلان سندياي<sup>(١)</sup> وإطار سندياي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠<sup>(٢)</sup>؛
- ٣ - **تكرر دعوتها** إلى منع نشوء مخاطر الكوارث الجديدة والحد من المخاطر القائمة عن طريق تنفيذ تدابير متكاملة وشاملة اقتصادية وهيكلية وقانونية واجتماعية وصحية وثقافية وتربوية وبيئية وتكنولوجية وسياسية ومالية ومؤسسية تحول دون التعرض للأخطار والضعف في وجه الكوارث وتحد منها، وتعزز التأهب للتصدي لها والتعافي منها، ومن ثم تعزز القدرة على الصمود؛
- ٤ - **تشجع** البلدان وهيئات الأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها وصناديقها المعنية وسائر المؤسسات والأطراف صاحبة المصلحة ذات الصلة على أن تضع في اعتبارها الدور الهام الذي تؤديه الإدارة المنسقة للحد من مخاطر الكوارث ضمن مختلف القطاعات في تحقيق التنمية المستدامة، وتحقيق جملة أهداف من بينها تعزيز التأهب للكوارث من أجل الاستجابة الفعالة وتحقيق الإنعاش وإعادة التأهيل والتعمير؛
- ٥ - **تشجع** البلدان على الصعد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي على الاضطلاع بأعمال مركزة داخل كل قطاع وفي جميع القطاعات، وذلك في المجالات الأربعة ذات الأولوية لإطار سندياي، مع إيلاء اهتمام مماثل للتدابير المادية للحد من مخاطر الكوارث وللتدابير التي تقلل من الضعف الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ومن التعرض للكوارث؛
- ٦ - **تنوه** بالعمل الذي تضطلع به الوكالات والبرامج والصناديق التابعة لمنظومة الأمم المتحدة في الحد من مخاطر الكوارث وخطة عمل الأمم المتحدة المستكملة للحد من مخاطر الكوارث من أجل زيادة القدرة على مواجهتها: نحو إرساء نهج متكامل إزاء التنمية المستدامة يقوم على الوعي بالمخاطر، وإذ تطلب إلى هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها ذات الصلة وتحث المؤسسات الأخرى ذات الصلة والجهات صاحبة المصلحة على مواصلة مواءمة عملها مع خطة العمل، بوسائل منها الخطط الاستراتيجية القائمة على الوعي بالمخاطر والتقييمات القطرية المشتركة وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وذلك من أجل تعزيز التنسيق والاتساق والكفاءة في تقديم الدعم إلى البلدان بشأن الحد من مخاطر الكوارث، مسترشدة في ذلك بفريق كبار الإداريين المعني بالحد من مخاطر الكوارث لزيادة القدرة على الصمود الذي أنشأه الممثل الخاص للأمين العام للحد من مخاطر الكوارث، وفقا لإطار عمل سندياي؛
- ٧ - **تهيب** بجميع الجهات الفاعلة المعنية بالأمر أن تعمل من أجل تحقيق الأهداف العالمية التي اعتمدت في إطار سندياي؛
- ٨ - **تعترف** بالتقدم المحرز في بلوغ الغاية (هـ) من إطار سندياي، وبأن وضع الخطط الاستراتيجية القائمة على الوعي بالمخاطر، والاستراتيجيات الوطنية والمحلية للحد من مخاطر الكوارث، شرط لتحقيق التنمية المستدامة؛
- ٩ - **تعترف أيضا** في هذا الصدد، ونظرا لقصور الوقت المحصص لبلوغ الغاية (هـ) من إطار سندياي بحلول سنة ٢٠٢٠، بحجم العمل المطلوب لإعداد استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث على

الصعيدين الوطني والمحلي، ومن ثم فهي تحثّ الدول على مواصلة إعطاء الأولوية لوضع استراتيجيات وطنية ومحلية شاملة للحد من مخاطر الكوارث ودعم وضعها، مع التركيز بشكل خاص على الاستراتيجيات والبرامج المحلية، وعلى تعزيز مواءمة هذه الاستراتيجيات مع استراتيجيات تحقيق التنمية المستدامة والتكيف مع تغير المناخ وإدماجها فيها؛

١٠ - تحثّ الدول على إعطاء الأولوية لإنشاء وتعزيز قواعد بيانات وطنية عن الخسائر الناجمة عن الكوارث، وإجراء تقييمات لمخاطر الكوارث من أجل إعداد موجزات شاملة بالمخاطر متعددة، تدعم استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث القائمة على الأدلة وتبني السبيل أمام استثمارات القطاعين الخاص والعام القائمة على الوعي بالمخاطر؛

١١ - **تعيد تأكيد** ضرورة تعزيز قدرة البلدان النامية على التنفيذ، ولا سيما أقل البلدان نمواً، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية، والبلدان الأفريقية، والبلدان المتوسطة الدخل التي تواجه تحديات محددة، ويشمل ذلك تعبئة الدعم من خلال التعاون الدولي لتوفير وسائل التنفيذ وتكثيف الجهود المحلية بما يتفق مع الأولويات الوطنية لهذه البلدان؛

١٢ - **تقرّر** بأنه لا غنى عن إقامة الشراكات الفعالة والمجدية على المستويين العالمي والإقليمي وعن مواصلة تعزيز التعاون الدولي، بما في ذلك الوفاء بالتزامات البلدان المتقدمة النمو فيما يتعلق بتقديم المساعدات الإنمائية الرسمية لإدارة مخاطر الكوارث إدارة فعالة؛

١٣ - **تقرّر أيضاً** بأن تمويل الحد من مخاطر الكوارث يتطلب المزيد من الاهتمام، وتدعو منظومة الأمم المتحدة إلى أن تستكشف، بالشراكة مع المؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية الإقليمية وسائر المؤسسات والأطراف صاحبة المصلحة ذات الصلة، سبل تطوير آليات تمويل مصممة للحد من مخاطر الكوارث؛

١٤ - **تشجع** على دمج تدابير الحد من مخاطر الكوارث، حسب الاقتضاء، ضمن برامج المساعدة الإنمائية الثنائية والمتعددة الأطراف، وتمويل البنى التحتية، داخل جميع القطاعات ذات الصلة بالتنمية المستدامة، بما في ذلك الحد من الفقر والزراعة، وإدارة الموارد الطبيعية، والبيئة، والتنمية الحضرية، والتكيف مع آثار تغير المناخ، وعلى نطاق هذه القطاعات، وتشجع الجهات المانحة على اعتماد علامة لسياسات الحد من مخاطر الكوارث من أجل تعميم مسألة الحد من مخاطر الكوارث على نطاق المساعدة الإنمائية؛

١٥ - **تشجع** الدول على تخصيص موارد محلية للحد من مخاطر الكوارث، وإدماج الحد من مخاطر الكوارث في الميزنة والتخطيط المالي على نطاق جميع القطاعات ذات الصلة، وضمان أن تكون أطر التمويل وخطط البنى التحتية الوطنية قائمة على الوعي بالمخاطر، وفقاً للخطط والسياسات الوطنية؛

١٦ - **تعترف** بما للنظم الإيكولوجية السليمة من مساهمة هامة في الحد من أخطار الكوارث وبناء قدرة المجتمعات المحلية على الصمود، وتشجع جميع الدول وهيئات الأمم المتحدة والجهات الفاعلة المعنية الأخرى على تعزيز الأخذ بنهج قائمة على النظم الإيكولوجية للحد من مخاطر الكوارث على جميع المستويات؛

١٧ - **تعترف أيضاً** بأن الخسائر الاقتصادية ما فتئت تزداد من جراء ارتفاع عدد الأصول المعرضة للأخطار وقيمتها، وتشجع البلدان على أن تجري تقييماً لمخاطر الكوارث على البنى التحتية الحيوية القائمة، وتدعم الإفصاح عن مخاطر الكوارث، وتجعل تقييمات مخاطر الكوارث شرطاً لا محيد عنه

في الاستثمارات المتعلقة بالبنى التحتية والإسكان، وتعزيز الأطر التنظيمية لتخطيط استخدام الأراضي وقوانين البناء، حسب الاقتضاء، وصولاً إلى الغاية (د) من إطار سندي، وفي هذا الصدد تشجع البلدان على إدماج اعتبارات الحد من أخطار الكوارث ضمن الاستثمارات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية؛

١٨ - **تسليم** بأن الماء عنصر أساسي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة<sup>(١٣)</sup>، وأن الكوارث المتصلة بالمياه والأخطار المتعددة الأبعاد تهدد سلامة الأرواح البشرية وسبل العيش والزراعة والبنى التحتية للخدمات الأساسية وتلحق أضراراً وخسائر اقتصادية واجتماعية ضخمة، وأن الوعي بالمخاطر في الإدارة المستدامة والمتكاملة للموارد المائية ضروري لنجاح تدابير التأهب للكوارث والحد من مخاطرها والتكيف مع آثار تغير المناخ، وتدعو جميع البلدان، في هذا الصدد، إلى إدماج مسائل إدارة الأراضي والمياه، بما في ذلك للتصدي للفيضانات والجفاف، ضمن عمليات التخطيط والإدارة على الصعيدين الوطني ودون الوطني؛

١٩ - **تشدد** على أنّ الاستجابة المبكرة وبناء القدرات هما، من حيث التكلفة، أكثر فعالية بكثير من تدابير الطوارئ، وأيضاً على أهمية بذل جهود إضافية لزيادة توفير آليات الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة وإتاحة فرص حصول الدول على هذه الآليات، من أجل ضمان أن يفضي الإنذار المبكر إلى العمل المبكر، وتشجع جميع أصحاب المصلحة المعنيين على دعم هذه الجهود؛

٢٠ - **تحث** الدول على أن تواصل، في سياق تنفيذها لإطار سندي، العمل على جمع البيانات ووضع خطوط أساس بشأن الخسائر الحالية، بما في ذلك العمل، إذا أمكن، على جمع المعلومات المصنفة عن الخسائر الناجمة عن الكوارث التي يرجع تاريخها إلى عام ٢٠٠٥ على الأقل؛

٢١ - **تشجع** الدول على أن تولي، في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، الاهتمام الواجب لمسألة الحد من مخاطر الكوارث، المشار إليها في العديد من أهداف وغايات الخطة، وتشدد على أهمية تناول هذه المسألة في مداولات ونتائج المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي سيعقد في عام ٢٠١٩، وذلك من أجل الوقوف على مدى الوعي بالمخاطر في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وأخذ مسألة الحد من مخاطر الكوارث في الاعتبار عند تنفيذ ومراجعة أهداف التنمية المستدامة ومواضيع المنتدى السياسي الرفيع المستوى على مدى السنوات الأربع القادمة؛

٢٢ - **تشجع** كلّ الدول على إدراج مسألة الحد من مخاطر الكوارث في استعراضاتها الوطنية الطوعية، وذلك بوسائل منها إشراك جهات التنسيق الوطنية المعنية بإطار سندي مبكراً من عملية الاستعراض الوطنية، حسب الاقتضاء؛

٢٣ - **تكرر تأكيد تشجيعها القوي** للتنسيق والاتساق الفعالين، حسب الاقتضاء، في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية<sup>(١٤)</sup> واتفاق باريس المعتمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ<sup>(١٥)</sup>، وإطار سندي، وكذلك اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ<sup>(١٦)</sup>، واتفاقية التنوع البيولوجي<sup>(١٦)</sup>،

(١٣) انظر القرار ١/٧٠.

(١٤) القرار ٣١٣/٦٩، المرفق.

(١٥) انظر FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر ١/م-٢١، المرفق.

(١٦) United Nations, Treaty Series, vol. 1760, No. 30619.

واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا<sup>(١٧)</sup>، والخطة الحضرية الجديدة<sup>(٩)</sup>، مع احترام ولاية كل منها، وضرورة ذلك التنسيق والاتساق من أجل إقامة علاقات التآزر وبناء القدرة على التصدي للكوارث، وتحويل أطر السياسات العالمية المتكاملة إلى برامج متكاملة متعددة القطاعات على المستويين الوطني والمحلي، والحد من مخاطر الكوارث في مختلف القطاعات، ومواجهة التحدي العالمي المتمثل في القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع؛

٢٤ - **تبحث** على مواصلة إيلاء العناية الواجبة لاستعراض التقدم المحرز على الصعيد العالمي في تنفيذ إطار سندي كجزء من عمليات متابعتها المتكاملة والمنسقة للمؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، بما يتوافق مع أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى للتنمية المستدامة ودورات الاستعراض الشامل للسياسات التي تجرى كل أربع سنوات، حسب الاقتضاء، مع مراعاة المساهمات المقدمة من المنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث والمنتديات الإقليمية ودون الإقليمية للحد من مخاطر الكوارث، ومرصد إطار سندي؛

٢٥ - **تسلم** بأن الحد من مخاطر الكوارث يستلزم اتباع نهج متعدد الأخطار واتخاذ القرارات بطريقة شاملة تتسم بالدراية بالمخاطر، وتستند إلى تبادل ونشر مفتوحين للبيانات المصنفة، بما في ذلك بحسب الجنس والسن والإعاقة، بالإضافة إلى معلومات عن الأخطار تكون ميسورة ومحدثة وسهلة الفهم وقائمة على العلوم وغير حساسة، تكملها معارف تقليدية، وفي هذا الصدد، تشجع الدول على البدء، أو حسب الاقتضاء، على مواصلة تعزيز جمع بيانات عن الخسائر الناجمة عن الكوارث، وغيرها من الغايات المتصلة بالحد من مخاطر الكوارث، تكون مصنفة حسب نوع الجنس والسن والإعاقة وغيرها من الخصائص ذات الأهمية في السياقات الوطنية، في إطار الإبلاغ عن إطار سندي؛

٢٦ - **ترحب** بانطلاق العمل بآلية رصد إطار سندي، وتشجع الدول على استعمال الآلية الإلكترونية للإبلاغ عن التقدم المحرز في بلوغ غايات إطار سندي العالمية وأهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بمخاطر الكوارث، وذلك بغية توفير جملة أمور من بينها لمحة عامة شاملة عن التقدم المحرز تدير السبيل أمام مداولات ونتائج المنتدى السياسي الرفيع المستوى للتنمية المستدامة الذي سيعقد في عام ٢٠١٩ والدورة السادسة للمنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث، التي ستعقد في جنيف في الفترة من ١٣ إلى ١٧ أيار/مايو ٢٠١٩، وترحب أيضا بالتقدم المحرز صوب تحقيق الاتساق بين مؤشرات غايات إطار سندي والأهداف الوطنية في مجال التكيف مع تغير المناخ؛

٢٧ - **ترحب أيضا** بإقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي للإطار الاستراتيجي بشأن المعلومات والخدمات الجغرافية المكانية المتعلقة بالكوارث؛

٢٨ - **تؤكد من جديد** أن وضع مؤشرات موحدة ومجموعات بيانات مشتركة لقياس الغايات العالمية لإطار سندي والغايات المتصلة بالحد من مخاطر الكوارث ضمن أهداف التنمية المستدامة ١ و ١١ و ١٣ هو مساهمة هامة في ضمان التماسك والجدوى والاتساق في التنفيذ وجمع البيانات وإعداد التقارير، وتسلم في هذا الصدد بأهمية إعطاء الأولوية لمساعدة البلدان النامية في بناء قدراتها، ولا سيما

(١٧) المرجع نفسه، المجلد ١٩٥٤، الرقم ٣٣٤٨٠.

أقل البلدان نمواً، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية، والبلدان الأفريقية، وكذلك البلدان المتوسطة الدخل التي تواجه تحديات خاصة؛

٢٩ - **تسَلَّم** بأن حجم قدرة البلدان النامية على القيام على نحو فعال بتعزيز وتنفيذ سياسات وتدابير وطنية للحد من مخاطر الكوارث في سياق ظروف وقدرات كل بلد من هذه البلدان، يمكن زيادة تعزيره من خلال توفير التعاون الدولي المستدام؛

٣٠ - **تسَلَّم أيضاً** بأهمية إعطاء الأولوية لتطوير القدرات والسياسات والاستراتيجيات والخطط المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث على الصعيدين المحلي والوطني، وذلك بمشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين، وفقاً للممارسات والتشريعات الوطنية؛

٣١ - **تسَلَّم كذلك** بأن المسؤولية عن منع الكوارث والحد من مخاطرها مشتركة بين الحكومات وأصحاب المصلحة المعنيين، رغم أنها تقع بالأساس على عاتق كل دولة، وتسَلَّم بأن الجهات صاحبة المصلحة ذات الصلة من غير الدول وغيرها من الجهات، بما فيها المجموعات الرئيسية والبرلمانات والمجتمع المدني والحركة الدولية للهلال الأحمر والصليب الأحمر والمنظمات غير الحكومية والمنتديات الوطنية للحد من مخاطر الكوارث ومراكز التنسيق الخاصة بإطار سندي وممثلو الحكومات المحلية والمؤسسات العلمية والقطاع الخاص، وكذلك المؤسسات والوكالات والبرامج والصناديق المعنية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والمؤسسات والمنظمات الحكومية الدولية المعنية الأخرى، تؤدي دوراً هاماً كأطراف مساعدة في مساعدة الدول، وفقاً للسياسات والقوانين والأنظمة الوطنية، على تنفيذ إطار سندي على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي، وبأن الحاجة تدعو إلى بذل المزيد من الجهود لحشد شراكات أصحاب المصلحة المتعددين من أجل الحد من مخاطر الكوارث، وفقاً للخطط والسياسات الوطنية؛

٣٢ - **ترحب** بالاحتفال السنوي باليوم الدولي للحد من الكوارث في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر واليوم العالمي للتوعية بأمواج تسونامي في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، وتشجع جميع الدول وهيئات الأمم المتحدة والجهات الفاعلة المعنية الأخرى على الاحتفال بهذين اليومين من أجل زيادة الوعي العام بالحد من مخاطر الكوارث، وتقرر تغيير اسم اليوم الدولي للحد من الكوارث ليصبح اليوم الدولي للحد من مخاطر الكوارث؛

٣٣ - **تشجع** الحكومات على تعزيز المشاركة الكاملة والمتساوية والفعالة والدور القيادي للمرأة والأشخاص ذوي الإعاقة في تصميم سياسات وخطط وبرامج مراعية للاعتبارات الجنسانية وشاملة لمسائل الإعاقة للحد من مخاطر الكوارث وإدارتها وتوفير الموارد اللازمة لها وتنفيذها، وتسَلَّم في هذا الصدد بأن النساء والفتيات يتعرّضن على نحو غير متناسب للخطر، ولتزايد فقدان سبل العيش، وحتى للخسائر في الأرواح أثناء الكوارث وفي أعقابها، وبأن الكوارث وما تتسبب به من تعطل في الشبكات ونظم الدعم المادية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية، تؤثر بشكل غير متناسب في الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم؛

٣٤ - **تشدد** على أهمية تعميم مراعاة المنظور الجنساني والمنظورات المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة في إدارة مخاطر الكوارث بغية تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على التكيف والحد من أوجه الضعف الاجتماعية لإزاء الكوارث، وتسَلَّم في هذا الصدد بضرورة المشاركة والمساهمة الشاملتين للمرأة والأطفال والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، فضلاً عن دور الشباب والمتطوعين والمهاجرين والمجتمعات المحلية والأوساط الأكاديمية والكيانات والشبكات العلمية والبحثية

ودوائر الأعمال والرابطات المهنية ومؤسسات تمويل القطاع الخاص ووسائل الإعلام في جميع المحافل والعمليات المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث، طبقاً لإطار سندي؛

٣٥ - **تسليم** بأنّ الأخطار البيولوجية تقتضي من النظم المعنية بمواجهة الكوارث وإدارة المخاطر الصحية التنسيق بقوة في مجالات تقييم المخاطر والمراقبة والإنذار المبكر، وبأنّ الهياكل الصحية القادرة على الصمود والنظم الصحية المعززة القادرة على تنفيذ اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥)<sup>(١٨)</sup> وتطوير مجمل قدرات الأنظمة الصحية هي من الأمور التي تحدّ من مخاطر الكوارث عموماً وتبني القدرة على مواجهتها؛

٣٦ - **تعرب عن تقديرها** لحكومة سويسرا على استضافتها الدورة السادسة القادمة للمنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث في جنيف، في الفترة من ١٣ إلى ١٧ أيار/مايو ٢٠١٩، التي ستنظّم بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، وتُشجّع على المشاركة من جميع القطاعات والوزارات وعلى أعلى مستوى ممكن، وتعيد تأكيد أهمية المنتدى العالمي بوصفه محفلاً لتقييم ومناقشة التقدم المحرز في تنفيذ إطار سندي وتعزيز التنسيق فيما بين أنشطة الحد من مخاطر الكوارث والتمويل والتنمية المستدامة والتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها، وتسلم بنتائج المنتدى العالمي كمساهمة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة؛

٣٧ - **تعرب أيضاً عن تقديرها** لحكومات أرمينيا وإيطاليا وتونس وفيجي وكولومبيا ومنغوليا كجهات مستضيفة للمنتديات الإقليمية للحد من مخاطر الكوارث، المنظمة بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، وتسلم بأن تلك المنتديات تمثل آليات مهمة للتعاون في تنفيذ إطار سندي ولتقييم ومناقشة التقدم المحرز، وتعترف أيضاً بنتائجها كمساهمات في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة؛

٣٨ - **تؤكد مجدداً** أن التعاون الدولي من أجل الحد من مخاطر الكوارث يشمل مجموعة متنوعة من المصادر ويشكل عنصراً حاسماً في دعم جهود البلدان النامية للحد من مخاطر الكوارث، وتشجع الدول على تعزيز تبادل وتقاسم المعلومات دولياً وإقليمياً، بما في ذلك من خلال التعاون بين الشمال والجنوب الذي يكمله التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وإنشاء مراكز لإدارة المخاطر والربط الشبكي بينها، وتشجيع التعاون الحاسم في البحوث المتعلقة بالتكنولوجيا الحيوية في مجال الحد من الكوارث، وتحسين آليات التنسيق الدولي لمواجهة الكوارث الطبيعية الكبرى؛

٣٩ - **تسليم** بأهمية العمل الذي تقوم به الوكالات والبرامج والصناديق التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات المعنية في مجال الحد من مخاطر الكوارث، وبالزيادة الكبيرة في خدمات مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث وبال الحاجة إلى توفير ما يلزم من موارد ثابتة ويمكن التنبؤ بها في الوقت المناسب لدعم تنفيذ إطار سندي، وتؤيد توصية الأمين العام الدول الأعضاء بأن تنظر في زيادة دعم الميزانية العادية لمكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم هذا المقترح ضمن سياق الميزانية البرنامجية لعام ٢٠٢٠؛

(١٨) منظمة الصحة العالمية، الوثيقة WHA58/2005/REC/1، القرار ٥٨-٣، المرفق.

- ٤٠ - **تسليم** باستمرار أهمية التمويل الطوعي، وتحث الجهات المانحة القائمة والجديدة على أن توفر التمويل الكافي لصندوق الأمم المتحدة الاستثماري للحد من الكوارث وأن تزيد من المساهمات المالية المقدمة له حيثما أمكن، دعماً لتنفيذ إطار سندي، بما في ذلك من خلال المساهمات غير المخصصة، والمتعددة السنوات إذا أمكن؛
- ٤١ - **تشجيع** جميع الجهات صاحبة المصلحة المعنية على التعاون مع القطاع الخاص لتعزيز قدرة المؤسسات التجارية على الصمود من خلال إدماج مخاطر الكوارث ضمن ممارساتها الإدارية وتيسير الاستثمارات الخاصة في الحد من مخاطر الكوارث، وعلى تشجيع الاستثمارات الخاصة القائمة على الوعي بالمخاطر؛
- ٤٢ - **تؤكد من جديد** أن الاستثمار في المهارات والنظم والمعارف الوطنية والمحلية لبناء القدرة على الصمود في وجه الكوارث والتأهب لها سيساهم في حفظ الأرواح وحفظ التكاليف والحفاظ على مكاسب التنمية، وتشجع في هذا الصدد على إيجاد سبل مبتكرة، بما في ذلك التمويل المستند إلى التوقعات وآليات التأمين ضد مخاطر الكوارث، من أجل زيادة توافر الموارد للدول الأعضاء، وذلك قبل أن تكون هناك توقعات موثوقة بوقوع الكوارث؛
- ٤٣ - **تشدد** على أهمية تشجيع إدماج التثقيف بأخطار الكوارث، بما في ذلك الوقاية من الكوارث والتخفيف منها والتأهب لها والتصدي لها ومرحلة الإنعاش وإعادة التأهيل بعدها، في نظم التعليم الرسمي وغير الرسمي، وكذلك في مناهج التربية الوطنية على جميع المستويات التعليمية، وفي التعليم والتدريب المهنيين؛
- ٤٤ - **تهيب** بمؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية، كل في إطار ولايته وموارده، أن تكفل عدم ترك أي فرد أو بلد خلف الركب في تنفيذ هذا القرار؛
- ٤٥ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار، وتقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الرابعة والسبعين البند الفرعي المعنون "الحد من مخاطر الكوارث"، في إطار البند المعنون "التنمية المستدامة".